المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/07/2015

المساء
ALMASSAE

خبراء بمراكش يحللون تحديات الصحافة والقضاء في «مختبر» حقوق الإنسان

2733/4

عزيزي العطاتري

قال محمد الغالي، أستاذ العلوم السياسية إنه لا يمكن محاسبة الصحافة، التي تعيش وضعية انتقالية بقوانين عادية، مشددا على أن التعامل مع هذه السلطة يجب أن يستحضر المخاض الكبير والوقت الحرج، الذي تمر منه، وبالتالي على الجميع أن يراعي هذه المهنة النبيلة ويتعامل معها بحسن النية، بعيدا عن منطق السوء والخصومة، لأنها ضمان لانفتاح المجتمع، ومراته، وجبهة الدفاع عن بنيان هذا البلد.

كما أشار الغالي، أستاذ السياسات العمومية، خلال دورة تكوينية نظمها المركز الوطني للمصاحبة القانونية وحقوق الإنسان، بشراكة مع معهد جنيف، وإذاعة راديو بلوس، نهاية الأسبوع الماضي، إلى واجب التحفظ الذي يجب أن يلتزم به قضاة المملكة، تجاه عدد من القضايا، خصوصا السياسية منها، أو تلك التي تتعلق بملفات معروضة أمامهم، متسائلا عن كيفية مساءلة الوكيل العام لمحكمة النقض كرئيس للنيابة العامة. وبعد أن أكد أن الهندسة الدستورية لسنة 2011 تتشكل من السلطة، الثروة، والقيم، شدد على ضرورة انخراط المواطن في دينامية البلد.

من جهته، أوضح حسن زرداني، أستاذ القانون الخاص بكلية الحقوق بمراكش أنه إذا كانت الدولة «مسلحة بآليات وطنية لحقوق الإنسان، فلا يمكن اللجوء إلى الآليات الدولية»، مشيرا إلى أن الآليات الوطنية تكمن في دستور يفصل بين السلطات، وبرلمان لديه أدوات فعالة، وسلطة قضائية مستقلة، ومؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وجهاز أمني مؤهل، وصحافة حرة ومستقلة، مجتمع مدني مستقل وحر.

وبعدما أكد أن المغرب كان سباقا في مجال حقوق الإنسان بالنسبة لعدد كبير من الدول العربية، من خلال تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، اعتبر زرداني، خلال عرضه أنه لا يمكن أن تمارس حقا من حقوق الإنسان دون الآخر، ولا يمكن أن يكون قابلا للتنازل أو المساس به. وأشار الأستاذ إلى أن هناك 10 اتفاقيات كما أن هناك 10 آليات، إضافة إلى آلية مناهضة التعذيب، مبرزا أن آلية التعاقد غير ملزمة للدول، في حين أن آلية المصادقة يصير معها الاتفاق ملزما، ويستوجب ملائمة النصوص القانونية...

وفي كلمته المقتضبة، قال يوسف البحيري، عميد كلية الحقوق إن حقوق الإنسان مسألة كونية تهم الجميع دون استثناء، تقتضي التجاذب الفكري، خصوصا في الشق المتعلق بالآليات الوطنية. وأكد البحيري، الخبير الدولي في مجال حقوق الإنسان أن حقوق الإنسان قواعد آمرة لا تترك حق التصرف للدول.

عبد الرحيم بن بوعيدة، الأستاذ المتخصص في القانون الجنائي بكلية الحقوق بمراكش، قال إن المغرب يجب أن يكون متابعا جيدا لثقافة حقوق الإنسان ويعمل على تكريسها، على اعتبار «أننا نعيش في عالم الحقوق وثقافية الكونية».

وفي الوقت الذي وقف فيه رفعت ميرغني، منسق معهد جنيف لحقوق الإنسان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أبرز الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وأشار إلى خصوصية كل واحدة منها على اعتبار النوع، الذي تستهدفه وطبيعتها، قال أحمد قيلش، أستاذ القانون الخاص بكلية ابن زهر باكادير إن المركز الوطني للمصاحبة القانونية وحقوق الإنسان مستثمر في فتح عدد كبير من الأوراش من بينها ورش حقوق الإنسان، منوها بعميد كلية الحقوق على تثمينه لهذه المبادرات.

بيان اليوم

الـ ONDH يتولى رئاسة «المقاولات وحقوق الإنسان»

ابتداء من منتصف شهر غشت المقبل

سيتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ابتداء من منتصف شهر غشت المقبل، رئاسة مجموعة العمل التابعة للجنة الدولية للتنسيق، حول المقاولات وحقوق الإنسان.

تم الإعلان عن ترؤس للمجموعة بجنيف بمناسبة انعقاد الدورة الأولى لمجموعة العمل البيحكومية المكلف بإعداد الية إلزامية حول الشركات المتعددة الجنسيات والمقاولات الأخرى، بخصوص احترام حقوق الإنسان.

وأعرب وفد المجلس الوطني لحقوق الانسان، لدى تدخله باسم مجموعة العمل التابعة للجنة الدولية للتنسيق، عن أسفه لـ "ضعف تفاعل" الحكومات مع توصيات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وأكدت السيدة نبيلة التبر، مكلفة بمهمة لدى رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على ضرورة توسيع النقاش داخل مجموعة العمل الدولية ليشمل ليس فقط الشركات الدولية بل أيضا شركات تجارية تعمل على الصعيد الوطني.

وقالت التبر إن "واجب الدول الأول يتمثل في الوقاية والتحقيق ومعاقبة وتقويم أي تجاوزات من خلال سياسات فعالة والتشريع والتقنين والتحكيم"، مشيرة إلى أن القيمة المضافة للآلية القانونية وفعاليتها" يتوقفان على قدرتها على أن تشكل تكملة للجهود الوطنية والجهوية والدولية القائمة".

وتعد اللجنة الدولية للتنسيق، التي أحدثت سنة 2008، هيأة دولية مستقلة تعمل لفائدة تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان طبقا لمبادئ باريس المرتبطة بالوضع القانوني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما أن اللجنة، وهي المكلفة بتنسيق العلاقات بين المؤسسات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة، تعد الهيئة الوحيدة المستقلة للأمم المتحدة التي تتوفر على نظام للاعتماد الداخلي والذي يعطيها حق الولوج إلى لجان الأمم المتحدة والى مجلس حقوق الإنسان.

7575/3

الصباح
يومية مغربية شاملة

المجلس الوطني لحقوق الانسان
ⵓⵔⵔⴰⵢ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵔⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⵜⵉⵔⵉⵏ
Conseil national des droits de l'Homme
National Human Rights Council

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⵉⵎⵣⵡⵔⵉⵏ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ
Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections
Special Commission for the Accreditation of Election Observers

إعلان وضع الترشيحات للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات برسم 2015

7/4/7

تعلن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات فتح باب وضع الترشيحات لاعتماد الملاحظات والملاحظين الوطنيين والدوليين من أجل القيام بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للعمليات الانتخابية التالية :

- انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات، المقرر يوم 4 شتنبر 2015؛
- انتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر يوم 17 شتنبر 2015؛
- انتخاب مجلس المستشارين، المقرر يوم 2 أكتوبر 2015.

وطبقا للمادة 2 من القانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، فإن الهيئات التي يمكن أن تقوم بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات هي :

- المؤسسات الوطنية المؤهلة بحكم القانون للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات؛
- جمعيات المجتمع المدني الفاعلة المشهود لها بالعمل الجاد في مجال حقوق الإنسان ونشر قيم المواطنة والديمقراطية، المؤسسة بصفة قانونية والمسيرة وفق أنظمتها الأساسية؛
- المنظمات غير الحكومية الدولية المؤسسة بصفة قانونية، طبقا لتشريعاتها الوطنية والمشهود لها بالاستقلالية والموضوعية والمهتمة بمجال ملاحظة الانتخابات.

على الهيئات المذكورة أن توجه طلباتها إلى اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات وذلك بتحميل طلب الاعتماد الإلكتروني على موقع اللجنة **www.observation-elections2015.ma** وإرساله عبر البريد الإلكتروني إلى:
observation2015@cndh.org.ma

كما يمكن إيداع طلبات الاعتماد بمكتب الضبط بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان الكائن بالعنوان التالي (رقم 22 شارع الرياض حي الرياض ص ب 21527 الرباط، المغرب)، في ظرف مغلق موجه لرئيس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات.

آخر أجل لاستلام الطلبات هو 30 يوليوز2015، على الساعة الرابعة والنصف مساء حسب التوقيت العالمي.

وستبت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات في طلبات الاعتماد المقدمة وفق الشروط المذكورة، وتبلغ قراراتها للهيئات المرشحة، في أجل أقصاه **10 غشت** 2015.

وتلتزم الهيئات المعتمدة باحترام مقتضيات الميثاق المحدد للمبادئ والقواعد الأساسية المتعلقة بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالعمليات الانتخابية المشار إليها.

وتشجع اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات الترشيحات المبرزة للتنوع الجغرافي والثقافي ولبعد النوع وكذا ترشيحات الجمعيات العاملة في مجال حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
الهاتف : 212669991982+
الفاكس : 212669938856+
observation2015@cndh.org.ma

شروط قبول طلب الاعتماد

بالنسبة للملاحظات والملاحظين الوطنيين

- ألا يكونوا مرشحين برسم العملية الانتخابية موضوع الملاحظة؛
- أن يكونوا مسجلين في اللوائح الانتخابية العامة؛
- أن يوقعوا الميثاق المحدد للمبادئ والقواعد الأساسية المتعلقة بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

بالنسبة للملاحظات والملاحظين الدوليين

- أن يبرهنوا على تجربة في مجال ملاحظة الانتخابات؛
- أن يوقعوا الميثاق المحدد للمبادئ والقواعد الأساسية المتعلقة بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

www.observation-elections2015.ma

من وحي حدث

حتى لا تصير الخطوة (خطوتين إلى الوراء)

المهدي صابر

حدث هام شهده البرلمان المغربي، خلال الأسبوع المنصرم وفي أجواء الشهر الفضيل . ففي هذه الأجواء صادق مجلس النواب ، في جلسة تشريعية عمومية على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، المعروف ب (بروتوكول سيداو).

هذا الحدث قد يعتبر عاديا إذا ما نظرنا إليه من زاوية احترام المغرب لتعهداته والتزاماته الدولية، وكذا بالنظر إلى كون المغرب انخرط ، باختياره السيادي والطوعي، في العمل بقواعد حقوق الإنسان ، التي تجعل من المساواة ورفع حيف التمييز عن المرأة مبدأ أساسيا من مبادئ منظومتها الكونية المتعارف عليها عالميا. وبالفعل، فالأمر من هذه الزاوية خطوة طبيعية وعادية تماما.

لكن، ومع ذلك ، دعونا نقارب الموضوع من زوايا أخرى التي قد تحيلنا على (التفاعل) أكثر معه ومع أبعاده ، ودلالاته المباشرة على الأقل .ولنبدأ ، أولا ، من العلاقة مع المنتظم الأممي وهيئاته الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية . وهنا – وكما هو معروف – فالبروتوكول المصادق عليه من طرف البرلمان المغربي هو من البروتوكولات الاختيارية ، التي تلحق ببعض الاتفاقيات الدولية . لكن الانضمام إليها تترتب عنه واجبات لابد للدول المنضمة من الالتزام بها.

في الحالة المتعلقة باتفاقية القضاء على التمييز ضد النساء، فإن الانضمام إلى البروتوكول الاختياري يعني التزام الدولة المغربية ببنود البروتوكول ، بما في ذلك تولي اللجنة الأممية تلقي الشكاوي الفردية، والمعاينة الميدانية، بشأن ما قد يحصل من انتهاكات لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صادق عليها المغرب منذ سنة 1993.

ويرى الكثيرون أن هذا الالتزام لا يمكن إلا أن يجعل البعد الحقوقي أكثر حضورا في كل السياسات العمومية ،وبما يشكل سندا ودعما للنهوض بأوضاع النساء ومكانتهن في الحياة المجتمعية. وفي نفس الآن فهو يعزز صورة المغرب ومصداقيته لدى المجتمع الدولي، كدولة تحترم التزاماتها تجاه مقتضيات المواثيق الدولية التي صادقت عليها، ومن ضمنها المتعلقة بالحقوق الإنسانية للنساء، مع انفتاحه على التعاون الإيجابي مع كل الأطراف والشركاء المعنيين.

وعلى الصعيد الوطني، أو في إطار الشأن الداخلي ، فإن مجرد مصادقة البرلمان على بروتوكول (سيداو) يعد دعما للأصوات المنادية بضرورة تجويد النصوص ومضامين التشريعات المندرجة في سياق تنزيل فصول الدستور.

كما أن حصول هذه الوثيقة على الاجماع، عند التصويت عليها ، يقوي التفاؤل والثقة في إنصاف قضية المرأة وفي القدرة على مواجهة كل المثبطات ، وتجاوز حالة التردد والنظرة الدونية والتحقيرية لمكانة وقدرات نصف المجتمع ،الذي بدونه لا يستقيم الحديث لا عن الإصلاح والكرامة ولا عن الديمقراطية والتقدم.

من هنا كان أمرا عاديا أن يستقبل قرار البرلمان المغربي بالترحاب والارتياح من قبل كل الأوساط والمؤسسات الحقوقية ، ومن لدن الجمعيات النسائية ، وكل القوى والأطراف المؤمنة بعدالة قضية النساء والداعمة للحرية والمساواة.

ومن بين الجهات التي سارعت إلى الترحيب بهذا القرار المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سبق له أن دعا إلى التصديق على بروتوكول (سيداو)، والذي اعتبر ذلك دعامة أخرى لتوطيد المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان وقرارا من شأنه تقوية سبل الإنصاف على المستوى الوطني وفي تكامل مع الوسيلة الجديدة التي يوفرها (سيداو) .

وبالطبع، فأية قراءة أو تقييم هنا لا ينبغي ان يبتعد عن النظرة الموضوعية و(البانوراميكية) للموضوع ، بكل عناصره وإشكالاته . وإذا كانت بعض الأوساط النسائية قد رأت بأن خطوة مجلس النواب المغربي تعتبر (خطوة إلى الأمام) ، وهي بالفعل كذلك، فالواقع يفرض في كل الأحوال الاستمرار في اليقظة حتى لا تكون هذه الخطوة متبوعة ب (خطوتين إلى الوراء) .

نعم ، اليقظة ومواصلة العمل والجهد والاجتهاد (وبعيدا عن أي تشاؤم أو شك) مسألة مفروضة هنا بحكم منطق الأشياء ، وبالنظر إلى الواقع الموضوعي والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي لا يرتفع ولا يمكن تجاهل معطياته وعناصره ، ومنها :

-- ما تعبر عنه ،وما تعكسه ، الأحداث والدعوات التي طفت على سطح البيت المغربي خلال هذه الأيام ، والتي ليست في كنهها محدودة عابرة ، ولا جزئية ثانوية وهامشية.

- عقلية ومنهجية التحفظ والتردد والريبة التي تتعامل بها الجهة المكلفة بالملف النسائي، كما سجل ذلك على مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ...

- الانتظارات التي مازالت مطروحة في افق النضال والحراك المجتمعي على طريق إحقاق حقوق النساء في كل المجالات ، كواجهة من واجهات العمل من أجل ترسيخ مكتسبات المسار الديمقراطي وتسريع وتيرة استكمال أوراشه الإصلاحية الكبرى.

| اسم وخبر .. المجلس الوطني لحقوق الإنسان يترأس مجموعة العمل الدولية "المقاولات وحقوق الإنسان"

الاتحاد الاشتراكينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 13 - 07 - 2015

سيتولى المجلس الوطني لحقوق الانسان، ابتداء من منتصف شهر غشت المقبل، رئاسة مجموعة العمل التابعة للجنة الدولية للتنسيق، حول المقاولات وحقوق الانسان.

وتم الإعلان عن ترؤس للمجموعة يوم الجمعة بجنيف بمناسبة انعقاد الدورة الأولى لمجموعة العمل البيحكومية المكلفة بإعداد آلية إلزامية حول الشركات المتعددة الجنسيات والمقاولات الاخرى، بخصوص احترام حقوق الانسان .

وأعرب وفد المجلس الوطني لحقوق الانسان، لدى تدخله باسم مجموعة العمل التابعة للجنة الدولية للتنسيق ، عن أسفه ل" ضعف تفاعل " الحكومات مع توصيات المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان .

وأكدت نبيلة التبر، مكلفة بمهمة لدى رئاسة المجلس الوطني لحقوق الانسان، على ضرورة توسيع النقاش داخل مجموعة العمل الدولية ليشمل ليس فقط الشركات الدولية بل أيضا شركات تجارية تعمل على الصعيد الوطني .

وقالت التبر إن " واجب الدول الأول يتمثل في الوقاية والتحقيق ومعاقبة وتقويم أي تجاوزات من خلال سياسات فعالة والتشريع والتقنين والتحكيم "، مشيرة الى أن القيمة المضافة للآلية القانونية وفعاليتها" يتوقفان على قدرتها على أن تشكل تكملة للجهود الوطنية والجهوية والدولية القائمة ".

http://shababunity.net/show.php?id=4015225

أضيف في 24 نونبر 2014 الساعة 10:46

تلاميذ و تلميذات الداخلة عزم و تصميم على جعل المدرسة فضاء للحوار والتسامح و احترام حقوق الانسان

في إطار لقاءات التعبئة و التأطير المنظمة من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد للاستعداد للمشاركة في فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الانسان بمدينة مراكش خلال الفترة الممتدة ما بين 27 و 30 نونبر الجاري ، احتضن يوم امس الأحد مقر هذه الأخيرة ورشة تدريبية في مجال حقوق الانسان لفائدة ثلة من التلاميذ و التلميذات أعضاء أندية التربية على المواطنة و حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية بكل من إقليمي وادي الذهب و أوسرد و كذا الأطر التربوية المرافقة. الورشة التثقيفية ركزت على موضوع حقوق الطفل على ضوء الاتفاقيات و المعاهدات الدولية ومن ضمنها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل و كذا البروتوكول الاختياري بشأن انخراط الأطفال في النزاعات المسلحة و البروتوكول الاختياري بشأن ببيع الأطفال و استغلالهم في البغاء و الأنشطة الإباحية و عرفت تفاعلا و مشاركة متميزة و إيجابية من طرف التلاميذ و التلميذات الحاضرين.و ستشارك جهة وادي الذهب الكويرة في هذا الملتقى الدولي الهام بوفد تلاميذي يناهز العشرين يضم ممثلين عن محور الثقافة الحسانية و محور الفن و حقوق الانسان و ممثلين عن المؤسسات التعليمية بكل من إقليمي وادي الذهب و أوسرد.و ينتظر أن يحتفي المجلس الوطني لحقوق الانسان بأندية التربية على المواطنة و حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية ببلادنا من خلال حفل بهيج و عدد من الأنشطة و التظاهرات المتنوعة سيحضرها كل من المفوض السامي لحقوق الانسان السابقة السيد نافي بيلاي و كذا وزير التربية الوطنية السيد رشيد بلمختار و ضيوف المنتدى من الشخصيات الوازنة على المستوى الدولي في مجال الفكر و السياسة و حقوق الانسان.و في الختام أكد المشاركون في هذه الدورة التدريبية على ضرورة إعطاء دفعة قوية و ضخ نفس جديد في عمل أندية التربية على المواطنة و حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة من خلال مقاربة تشاركية بين الأطر التربوية و التلاميذ و جمعية آباء و أولياء التلاميذ تروم جعل المدرسة فضاء صديقا لحقوق الانسان و مشتلا للتنمية و تطوير القدرات و المهارات.

http://dakhlaalrai.com/news1196.html

محمد موحا يكتب " المصير المجهول لمتحف الريف "

الإثنين 13 يوليو 2015
آخر تحديث : الإثنين 13 يوليو 2015 - 15:54 مساءً
بقلم : محمد موحا

جوابا على ''تساؤلات مجموعة من المواطنات والمواطنين بخصوص توقف أشغال المقر الرئيسي لمتحف الريف''، تفضل الدكتور محمد بودرا رئيس الجهة مشكورا، بإبداء بعض الحقائق حول الموضوع. وعلما انه سبق لي أن صرحت للصحفي والصديق الغلبزوري السكناوي عن مدى ارتباطي الوجداني بهذا المشروع ، وكما هو في علم، حتى الدكتور بودرا أثناء تبادلنا لوجهات النظر في مختلف المواضيع ومنها موضوع حفظ الذاكرة وبالتالي تفصيلا متحف الريف.وبعد اطلاعي على مقال المواطن أقبال محمد المنشور بالجريدة الإلكترونية ريف بريس،قررت المساهمة من جانبي في إضافة ما أعتبرها حقائق إضافية وأخرى، قد تدفع كل من له صلة بهذا المشروع المجتمعي الذي قد يساهم من جانبه فعليا في تعزيز المصالحة وعدم تكرار انتهاكات الماضي، إلى إبداء أرائهم والبوح عن الحقائق التي قد تجعل من متحف الريف إحدى المشاريع التي سيتم تدشينها من قبل الملك محمد السادس خلال زيارته إلى الحسيمة بعد عيد الفطر ''إن شاء الله'' .

لا شيء يدخل باب الإستحالة عندما يتعلق الموضوع بمصير جزء هام من الشعب المغربي قاسى على ما يقارب قرن من الزمن ، كل أشكال الويلات والمآسي بدأ بالقضاء على حلمه الطبيعي في التحرر من براثين الإستعمار إلى الإنعتاق من قيود الحكم المركزي القائم على الإستبداد والحكم الفردي. وبناء على هذا الحلم الجديد/القديم في إمكانية إحداث متحف قد يكون الشبيه بالبوصلة في جعبة حفيداتنا وأحفادنا حين يقررون شق الطريق نحو حياة أفضل،من هنالك تصرخ رغبتي في إبداء التالي من الحقائق :

الحقيقة الأولى : وتعتبر مفصلية في موضوع المصير المجهول لمتحف الريف حيث أنه لا يمكن إرجاع أسباب توقف الأشغال لمساءل تقنية أو مالية، لإرتباطه الوثيق بانتقال الدولة المغربية نحو الديمقراطية (العدالة الإنتقالية) وكونه يدخل في إطار تعزيز المصالحة وطي صفحة الماضي ، وبالتالي وجب على كافة المعنين مباشرة من مسوؤلين بمؤسسات الدولة والمكلفين من قبلها في متابعة مراحل الإنجاز الإجابة عن الأسباب السياسية وراء عدم تنفيذ ما عملت عليه هيئة الإنصاف والمصالحة '' في إطار برنامج التسوية النهائية لمخلفات الاختفاء القسري، على بلورة مقاربة جديدة لحفظ الذاكرة، تستهدف اقتراح تحويل مراكز الاعتقال أو الاحتجاز السابقة إلى مشاريع منتجة وحافظة للذاكرة. ولهذا الغرض نظمت لقاأت واستشارات مع الفاعلين المحليين من منتخبين وجمعيات وأحزاب وسلطات محلية بالمناطق المعنية بوجود هذه المراكز، إلى جانب الأفراد والمجموعات بالمناطق التي ساد فيها الاعتقاد لدى المواطنين بارتباط تهميشها وعزلتها بماضي الانتهاكات في كل من الأطلس المتوسط والريف والشرق والجنوب الشرقي والحوز''.

الحقيقة الثانية : لقد تتبعت شخصيا فكرة إحداث متحف الريف من خلال مساهمتي الشخصية في دعم إعلان الحسيمة قبيل زلزال 2004 ،وكذا من خلال المساهمة في كل مراحل وسيناريوهات الإخراج إلى الوجود للجنة ووثيقة إعلان الريف بعد نفس الزلزال،ولعل ما كان يجمع بين الوثيقتين بغض النظر عن باقي التوصيات هي خلاصة حفظ الذاكرة كأساس ءغير قابل للمساومة أو حتى للحوارء لأي مصالحة ممكنة،على غرار كل المطالب الأخرى وأخص بالذكر التعويض عن الأضرار الفردية . وبهذا الصدد أتساءل إلى جانب الباقي من المواطنات والمواطنين عن طبيعة المستنقع الذي أسقطنا أنفسنا به حين كنا جميعا سائرين في الطريق نحو مخرج إن لم يكن بالمشرف بمعنى الرابح، فكان على الأقل سائرا على درب مقاومة الإنهزام والرذيلة بما فيه الحفاظ على الكرامة الجمعية.

الحقيقة الثالثة : قبلت تحمل المسؤولية في اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة الناضور إلى جانب باقي الأخوات والإخوة في اللجنة ،وإحدى خلفياتي ''العظمى'' إلى جانب حماية والنهوض بثقافة حقوق الإنسانءبالنسبة لي المتحف لا يدخل لا في الحماية ولا في النهوضء هي إيجاد سبل جديدة للمساهمة في إنجاز مشروع متحف الريف، علما أنه كنت قد ساهمت بقواي المعتادةءوإن لم أبالغ أكثر بقليلء في إنجاح تنظيم الندوة العلمية

الدولية حول موضوع «التراث الثقافي بالريف أي تحافة؟» المنعقدة بدار الثقافة بمدينة الحسيمة شهر يوليوز 2011 ،بتكليف من السيدة فاطمة السعدي رئيسة بلدية الحسيمة، وكان لوجود صديقي العزيز واستاذي محمد الخمليشي كمسؤول على حفظ الذاكرة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإضافة للدكتورة بديهة النحاس كمستشارة لدى مكتب الدراسات، حافزا إضافيا في تحقق أكبر وأجمل أحلامي.

الحقيقة الرابعة : لا أحد يمتلك كل أو جل حقائق المصير المجهول لمتحف الريف، نظرا لتعدد المتدخلين واختلاف وتباين المصالح بين هؤلاء المتدخلين افرادا ومجموعات ،فبدأ بولاة الجهة السادة عبد الله المستول،محمد مهيدية،محمد الحافي، والآن الوالي صمصم، مرورا بالمهندس محمد الشيخ ومندوب الثقافة السيد كمال بالليمون اللذان واكبا معنا كما تتذكرون تجربة إرادة حكومة الأندلس في إنجاز مشروع المتحف،وذلكم قبل ان يلتحق بالمهندس الشيخ في التجربة الجديدة كل من المهندس منعم البلوقي والمقاول عبد الإلاه العماري، بالإضافة إلى متدخلين من مستوى أعلى كرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليازمي وسفير الإتحاد الأوروبي بالمغرب والسيد محمد الحموشي المدير العام للامن الوطني قبل توليه المسؤولة المذكورة، وهلما جرا من أسماء قد تسقط مني سهوا.

http://shababunity.net/show.php?id=4015225

جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان تتهم سعيد اشباعتو بنهب ثروات الرحل بقيادة ايزر و زايدة

نشرت بواسطة: abou sihamبتاريخ13 يوليو,2015 فيسلايدر, سياسة اضف تعليق

اتهمت ''جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان''، التي يرأسها المحامي والحقوقي الحبيب حاجي ، سعيد شباعتو، الوزير الحركي السابق والمستعد حاليا لمغادرة سفينة الاتحاد، (الذي التحق به إبان فترة الانفتاح التي دشنها اليازغي، والتي اعتبرها الاتحاديون محطة أساءت للاتحاد).الرحل المنتمين الى قبيلتي مشيخة ايت باسو ومشيخة رحو أو علي قيادة ايزر وقيادة زايدة بإقليم ميدلت، و''نهب ثرواتهم واستغلالهم أبشع استغلال في تناف تام مع مبادئ الديمقراطية والحقوق الاجتماعية'' حسب ما ورد في بيان توصل الموقع بنسخة منه .

ودعا البيان الدولة المغربية إلى حماية حياة الرحل واحترام نمط عيشهم وتقديم المساعدات الممكنة من جميع الادارات والوزارات ومعاقبة كل من تسبب في الاضرار بهم سواء اقتصاديا أو أخلاقيا أو اجتماعيا، مطالبا البرلماني محمد اشباعتو بالكف من مطامعه في الاراضي موضوع ترحال هؤلاء الرحل وعن أساليب المضايقات الناتجة عن تعيين نواب جماعات سلالية من طرفه وتجييشهم من أجل استصدار وثائق تجردهم من أراضيهم ومراعيهم ,اماكن الاستقرار الرئيسية والثانوية .

وهذا نص البيان كاملا:

بيان للرأي العام الوطني والدولي

بشأن اضطهاد الرحل ضد الشعوب الاصلية بالمغرب

بتاريخ 25/06/2014 أشرقت جمعية الدفاع عن حقوق الانسان في شخص المسؤول الاعلامي في هيأتها التنفيذية ''محمد عطاوي'' رفقة رئيس جمعية ''ارحالن''(جمعية خاصة بالرحل) على ارجاع السكان الى خيامهم وبنائها من جديد بعدما هدمتها السلطة المحلية رفقة رجال القوات المساعدة وهم الرحل المنتمين الى القبيلتين الاتيتين : مشيخة ايت باسو ومشيخة رحو أو علي قيادة ايزر وقيادة زايدة بإقليم ميدلت. وذلك بعد نضالات واحتجاجات واعتصامات قام بها هؤلاء الرحل أمام المجلس الوطني لحقوق الانسان ووزارة الداخلية طيلة هذا الاسبوع .

وتجدر الاشارة الى أن السلطات العمومية مرفوقة بالقوات العمومية قد اضطهدت هذه القبائل لمدة سنة وهدمت خيامهم في مناطق مختلفة وتركت الامر بنسائها وأطفالها عرضة للضياع في مناطق الثلوج والبرد القارس في تواطؤ سافر مع المسؤولين المنتخبين الذين يسخرون كل امكانياتهم من أجل طرهم بعيدا عن مناطق ترحالهم الاصلية من أجل استغلال أراضيهم . وهنا لابد من الاشارة الى مايرتكبه من خروقات برلماني المنطقة الذي من المفروض أنه يمثل الامة السيد سعيد اشباعتو والذي هو في نفس الوقت رئيس المجلس الاقليمي بالجهة حيث تستغرب الساكنة بالمنطقة الى سلوكاته التي تصب في اضطهاد السكان ونهب ثرواتهم واستغلالهم أبشع استغلال في تناف تام مع مبادئ حزب الاتحاد الاشتراكي وسياسته المنتمية للاشتراكية والديمقراطية والحقوق الاجتماعية .

ونظرا لكون هؤلاء السكان الاصليون الرحل لازالوا مضطهدين في نمط عيشهم وفي مناطق ترحالهم وفي حقهم في العيش الكريم من عدم ايجاد الدولة وسيلة لتعليم أبنائهم والاستفادة من حقهم في العلاج وباقي الحقوق المستتبعة من طرف الدولة المغربية فانه يتعين طرح أمر حياة هؤلاء على المؤسسات الحقوقية الدولية للتدخل من أجل ايقاف كل الخروقات الماسة بهم .

لذا فان الجمعية تدعو:

1)المؤسسات الحقوقية الدولية وعلى رأسها المؤسسات التابعة للأمم المتحدة لزيارة السكان الرحل من قبائل أيت باسو وأيت رحو أوعلي وباقي القبائل باقليم ميدلت للوقوف على نمط حياتها ورصد الخروقات الماسة بها ومعرفة الجهات التي تمارس الاضطهاد في حقها .

2) تدعوا المجلس الوطني لحقوق الانسان بانجاز تقرير عاجل ومفصل والاستماع الى مطالب الرحل بتنسيق مع الجمعيات الحقوقية المعنية وجمعية ارحالن المعنية المباشرة وايجاد حل عاجل لوضعهم المأساوي والكشف عن الجهات بدقة المتسببة في افساد حياتهم وتحويلها الى جحيم .

وتطالب :

1)الدولة المغربية بحماية حياة الرحل واحترام نمط عيشهم وتقديم المساعدات الممكنة من جميع الادارات والوزارات ومعاقبة كل من تسبب في الاضرار بهم سواء اقتصاديا أو أخلاقيا أو اجتماعيا .

2) البرلماني محمد اشباعتو بالكف من مطامعه في الاراضي موضوع ترحال هؤلاء الرحل وعن أساليب المضايقات الناتجة عن تعيين نواب جماعات سلالية من طرفه وتجييشهم من أجل استصدار وثائق تجردهم من أراضيهم ومراعيهم ,اماكن الاستقرار الرئيسية والثانوية .

3) كما تطالب وزارة الداخلية بعدم مجاراة هذا البرلماني في أساليبه هذه بتزكية مخططاته الرامية الى الاستحواذ على أكبر عدد ممكن من الأراضي .

4) كما تطالب حزب الاتحاد الاشتراكي باجراء تحقيق في الموضوع واتخاذ ماتراه مناسبا في حق برلمانيه على ضوء هذا التحقيق .

كما تناشد :

-الهيئات الحقوقية الوطنية بالتحرك والوقوف على عين المكان دعما للسكان وجمعا للمعطيات واتخاذ المواقف الحقوقية المناسبة.

http://www.kabarpress.com/2015/07/13/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF/

الحقاوي تقدم مشروعها للنهوض بأوضاع المعاقين بالمغرب

الأنباء السياسية: محمد زريزر

تقدم بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية مشروع القانون الإطار رقم 97.13، المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب الأربعاء 15 يوليوز 2015.

ويشمل المشروع الذي تمت المصادقة عليه في المجلس الحكومي أكتوبر الماضي، النهوض بأوضاع المعاقين في المغرب والذين يقدر عددهم بنصف مليون، حيث يهدف إلى تمكين هذه الفئة من حقوقها بشكل تفضيلي ، إلى جانب ضمان الحقوق الأساسية لذوي الاحتياجات الخاصة المتمثلة في التعليم ومحاربة التمييز في حقهم في مجال الشغل مع منحهم تسهيلات وامتيازات في العديد من المجالات.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أصدر قبل أسابيع رأيه في ذات المشروع، حيث قدم توصياته بضرورة ملائمة مواد القانون مع مقتضيات الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، مؤكدا على ضرورة إدراج مقتضى يمكن الأشخاص في وضعية إعاقة وعائلاتهم ومساعديهم في مصاريف تعويضية لتغطية حاجياتهم، إضافة إلى مقتضى يمنع أي شكل من أشكال التمييز يهدف إلى حرمان الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إلى التأمين.

يذكر أن التحالف من اجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والذي يتكون من 45 جمعية كان قد أعلن رفضه للمشروع المذكور، بحجة أنه يكرس التمييز إزاء الأشخاص المعاقين.

وتشير الإحصائيات إلى وجود 1.530.000 شخص معاق بالمغرب، بنسبة تمثل 5.12 في المائة من مجموع السكان، 16 في المائة منهم يعيشون في سكن غير لائق، وثلثهم لا يتمدرسون، بالإضافة إلى أن 12 في المائة فقط من الأشخاص في وضعية إعاقة منخرطون في صندوق الضمان الاجتماعي.

http://alanbae.info/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6-%D8%A8%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84/

السمارة : لقاء تواصلي حول مائدة إفطار رمضاني بالسجن المحلي

بتاريخ الثلاثاء 14 يوليو 2015 - 09:24:34

فبعد أداء صلاة المغرب بمسجد المؤسسة السجنية، عرف حفل الإفطار الجماعي تقديم شهادة تقديرية من طرف إدارة السجون المحلية للسيد ممثل الملك بالإقليم نظير المجهودات الجبارة المبذولة لتخليق الحياة العامة وتنزيل الحكامة وترشيد المرافق العمو

السمارة كرونو / قلم : العربي الراي/ صور: رشيد بيسموكن
في إطار الاهتمام الذي توليه اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة، للسجناء، حل مساء اليوم الأثنين 13 يوليوز 2015 بالسجن المحلي بالسمارة رئيس اللجنة السيد: محمدسالم شرقاوي، حيث نظمت إدارة السجون المحلية بالمدينة لقاء تواصليا حول مائدة إفطار رمضاني لفائدة نزلاء السجن المحلي بالسمارة .

اللقاء حضره السيد محمد لحميم الكاتب العام لعمالة السمارة ، والسيد محمد سالم لبيهي رئيس المجلس الإقليمي، وباشا المدينة، ورئيس المنطقة الإقليمية للأمن بالنيابة، وممثلي السلطات المحلية وبعض المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى بعض فعاليات المجتمع المدني، وبعض المنابر الصحفية والإعلامية.
هاته الصورة تم تصغيرها . اظغط على الرابط لرؤية الصورة كاملة . حجم الصورة الأصلي 1%2%.

وتروم اللجنة من خلال تنظيمها لهذا الإفطار، إيلاء الاهتمام لهذه الفئة من المجتمع والتحسيس بحقوقها الإنسانية التي تضمنها المواثيق الوطنية والدولية، التي تنص على مبادئ حقوق الإنسان خاصة منها مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع، والتمتيع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وذلك بهدف الرقي بروح التضامن مع السجناء والاستشعار بأهمية بناء جسور التواصل معهم والاهتمام بأوضاعهم.

فبعد أداء صلاة المغرب بمسجد المؤسسة السجنية، عرف حفل الإفطار الجماعي تقديم شهادة تقديرية من طرف إدارة السجون المحلية للسيد ممثل جلالة الملك بإقليم السمارة نظير المجهودات الجبارة المبذولة في سبيل تخليق الحياة العامة وتنزيل الحكامة وترشيد المرافق العمومية، كما تم تقديم شهادة تقديرية أخرى لوكيل جلالة الملك لدى المحكمة الابتدائية بالسمارة الأستاذ عبد الحليم الرحيمي عرفانا له على ما يبذله من مجهودات في سبيل الرقي بالمؤسسة السجنية وتطويرها. كما سلمت شهادة تقديرية ثالثة لرئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، الذي قام بجولة تفقدية داخل مرافق السجن حاور أثناءها بعض النزلاء واستمع إلى منطوقهم
بالمناسبة ذكر عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة أن ا أضحت تضطلع به اللجنة على المستوى الجهوي والدولي جدير بالتثمين، سيما وأن المنتظم الدولي أمسى يشهد له بالتقدم الملحوظ لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية للمغرب.

Un ftour au profit des pensionnaires de la prison locale de Laâyoune

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Smara a initié récemment un ftour au profit des pensionnaires de la prison locale à Laâyoune et leurs familles.

Cette rencontre s'inscrit dans le cadre des activités sociales et sensibilisatrices ayant pour but la promotion des valeurs de solidarité, d'entraide et d'égalité, indique un communiqué de la CRDH de Laâyoune-Smara.

Tenue en présence des membres de la Commission, des partenaires, des représentants d'établissements publics et de la société civile, du staff de la prison locale et des détenus et leurs familles, cette initiative a pour but de sensibiliser à l'importance de jeter les ponts de communication avec cette catégorie, de veiller sur ses conditions et de mettre en avant l'intérêt accordé par la Commission à sa situation.

Cette initiative a été précédée d'une campagne médicale pluridisciplinaire, organisée par la CRDH de Laâyoune-Smara, en partenariat avec la direction régionale de la Santé et l'association des médecins de la région de Laâyoune-Boujdour-Sakia El Hamra. Elle a bénéficié à 150 détenus, dans le cadre des efforts visant à rapprocher les services médicaux à cette catégorie et à assurer ses droits, y compris celui à la santé, rappelle-t-on.

> “Promouvoir les valeurs de solidarité, d'entraide et d'égalité

La CRDH de Laâyoune-Smara se charge, dans le cadre de ses prérogatives en matière des droits de l'Homme, de contrôler les conditions des détenus, à travers des visites programmées ou exceptionnelles, l'audition des détenus, l'intervention préventive et urgente et l'engagement des démarches et des médiations qu'elle estime opportunes.

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات
Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections
Special Commission for the Accreditation of Election Observers

المجلس الوطني لحقوق الانسان
Conseil national des droits de l'Homme
National Human Rights Council

ANNONCE DE DÉPÔT DE CANDIDATURES POUR L'OBSERVATION INDÉPENDANTE ET NEUTRE DES ÉLECTIONS 2015

456815

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections annonce l'ouverture du dépôt des candidatures pour l'accréditation des observateurs nationaux et internationaux en vue d'effectuer des missions d'observation indépendante et neutre des opérations électorales suivantes :

1. L'élection des Conseils des régions et des communes, prévue le 04 septembre 2015 ;
2. L'élection des Conseils préfectoraux et provinciaux, prévue le 17 septembre 2015 ;
3. L'élection de la Chambre des Conseillers, prévue le 2 octobre 2015.

En vertu de l'article 2 de la loi 30.11 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante et neutre des élections, les organismes éligibles pour l'accréditation sont :

- Les Institutions nationales habilitées en vertu de la loi à accomplir les missions de l'observation électorale ;
- Les associations actives de la société civile reconnues pour leur sérieux dans leur action en matière des droits de l'Homme et de la diffusion des valeurs de la citoyenneté et de la démocratie, légalement constituées et fonctionnant conformément à leurs statuts ;
- Les organisations non-gouvernementales internationales, intéressées par le domaine de l'observation des élections, légalement constituées conformément à leurs législations nationales, reconnues par leur indépendance et leur objectivité.

Les organismes susmentionnés, sont appelés à adresser leur demande d'accréditation à la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections et ce en remplissant la demande d'accréditation électronique téléchargeable sur le site de la comission : **www.observation-elections2015.ma,** et l'adressant à : **observation2015@cndh.org.ma.**

Les demandes d'accréditation peuvent être déposées également au bureau d'ordre du Conseil national des droits de l'Homme, sis à Hay Ryad-Rabat, sous forme de plis fermé adressé au nom de Monsieur le Président de la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections.

Le dernier délai de dépôt des demandes d'accréditation est le 30 juillet 2015, à 16h30 GMT.

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections statuera sur les demandes d'accréditation dûment présentées, et notifiera sa décision aux demandeurs au plus tard, le **10 août** 2015.

Les organismes demandeurs retenus s'engagent à respecter les dispositions de la charte des principes et règles fondamentales de l'observation des élections ainsi que les textes législatifs et réglementaires régissant les opérations électorales précitées.

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections encourage les candidatures qui mettent en avant la diversité géographique, culturelle, de genre ainsi que les candidatures des associations œuvrant dans le domaine de la protection et de la promotion des droits des personnes en situation de handicap.

Pour toute information complémentaire veuillez contacter :
observation2015@cndh.org.ma
Tel. : +2120669991982
Fax : +2120669938856

CONDITIONS D'ÉLIGIBILITÉ POUR L'ACCRÉDITATION

1. Les observateurs nationaux
- Ne doivent pas être candidats au titre des élections objet de cette observation électorale ;
- Doivent être inscrits sur les listes électorales générales ;
- Doivent signer la Charte fixant les principes et les règles fondamentales relatives à l'observation indépendante et neutre des élections.

2. Les observateurs internationaux
- Doivent justifier d'une expérience confirmée en matière d'observation des élections ;
- Doivent signer la Charte fixant les principes et les règles fondamentales relatives à l'observation indépendante et neutre des élections.

www.observation-elections2015.ma

Chambre des représentants

15686/4

L'âge minimal des travailleurs domestiques divise la majorité

Le dépôt des amendements relatifs au projet de loi sur les conditions de travail et d'emploi des travailleurs domestiques a été reporté encore une fois suite à une demande des groupes de la majorité qui n'arrivent pas à se mettre d'accord sur l'âge minimal du travail domestique. Le RNI et le PPS veulent le relever à 18 ans au lieu de 16.

Outre la question de l'âge, l'inspection du travail est parmi les points qui ont suscité un grand débat en commission.

Décidément, le projet de loi sur les conditions de travail et d'emploi des travailleurs domestiques a du mal à franchir le cap de la commission des secteurs sociaux de la Chambre des représentants. Très attendu depuis des années, le texte qui a été adopté par les conseillers en janvier dernier divise les députés de la majorité qui n'arrivent toujours pas à trouver un terrain d'entente sur l'âge minimal légal des employés domestiques. Les groupes du Rassemblement national des indépendants (RNI) et du Parti du progrès et du socialisme (PPS) veulent, en effet, le relever de 16 à 18 ans comme le stipulent le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Conseil économique, social et environnemental (CESE) dans les avis rendus sur le projet. Faute d'accord, les composantes de la majorité ont demandé le report du dépôt des amendements qui était fixé pour mercredi dernier.

Le ministre de l'Emploi et des affaires sociales, Abdeslam Seddiki, se trouve, ainsi, dans une situation on ne peut plus délicate face à la position de ses camarades députés qui semblent tenir à leur proposition d'amendement. D'après une source interne, les parlementaires progressistes sont intransigeants sur la question du relèvement de l'âge du travail domestique afin d'être en phase avec les engagements internationaux du Maroc.

Les parlementaires du parti de la colombe abondent dans la même veine. Le président du groupe du RNI à la Chambre des représentants, Ouadiaa Benabdellah, estime qu'il est nécessaire pour le Maroc dont les avancées démocratiques sont saluées de par le monde de continuer sur la même lancée sur le plan législatif.

> Les parlementaires progressistes sont intransigeants sur la question du relèvement de l'âge du travail domestique afin d'être en phase avec les engagements internationaux du Maroc.

Le RNI et le PPS arriveront-ils à convaincre leurs alliés de la majorité d'opter pour l'âge de 18 ans et à réussir là où les conseillers ont échoué ? La question reste pour le moment en suspens d'autant plus que le ministre de tutelle a déjà relevé la difficulté de ce dossier devant les représentants de la Nation. Le responsable gouvernemental estime que la législation doit être en phase avec la société : «J'aurais aimé relever l'âge minimum des travailleurs domestiques. Mais, la loi doit incarner l'équilibre des pouvoirs au sein de la société qui se compose de différentes catégories, dont les modernistes, mais aussi les conservateurs. Entre le rêve et la réalité, il y a un grand fossé. Si nous disposions de la majorité absolue, nous aurions aujourd'hui tranché la question. En tout cas, nous restons ouverts aux débats», avait souligné le ministre lors d'une rencontre au Parlement avant le démarrage de la discussion du texte en commission. Pour M. Seddiki, la lutte contre le travail des enfants notamment celui des petites bonnes ne passe pas uniquement par la voie juridique, mais est fortement tributaire du combat mené contre la pauvreté ainsi que de l'abandon scolaire, notamment en milieu rural.

Outre la question de l'âge, l'inspection du travail est parmi les points qui ont suscité un grand débat en commission. La mise en œuvre des dispositions du projet de loi se trouvera, en effet, confrontée à la difficulté pour les inspecteurs du travail d'entrer dans les maisons pour accomplir leurs missions. La complexité de ce dossier divise également les groupes de l'opposition qui n'ont pas présenté cette fois-ci des amendements en commun en raison des divergences des points de vue des députés. ■

Jihane Gattioui

Le CNDH accède à la présidence du Groupe de travail international "entreprises et droits humains«

Mme Nabila Tbeur, chargée de mission auprès de la présidence du CNDH, a estimé nécessaire d'élargir la discussion au sein du Groupe de travail intergouvernemental de manière à inclure non seulement les sociétés transnationales, mais aussi un large éventail d'entreprises commerciales opérant au niveau national.

Elle a, à cet égard, mis l'accent sur "le premier devoir des Etats de prévenir, enquêter, sanctionner et corriger de tels abus au moyen de politiques efficaces, de législation, de réglementation et d'arbitrage".

La valeur ajoutée et l'efficacité d'un tel instrument juridique, a-t-elle dit, "dépendra de sa capacité à compléter les efforts nationaux, régionaux et internationaux existants".

"Cet instrument devrait renforcer le rôle des mécanismes non judiciaires étatiques et des mécanismes de règlement des griefs non-étatiques, parallèlement à un système judiciaire complet, efficace et approprié", a poursuivi Mme Tbeur.

Elle a rappelé que le Comité international de coordination des INDH préconise un instrument international contraignant qui puisse intégrer le rôle potentiel de ces institutions en tant qu'acteurs indépendants et dotés de moyens adéquats leur permettant de contribuer au recours.

Créé en 2008, le CIC est un organisme international et indépendant oeuvrant en faveur du renforcement des INDH conformément aux principes de Paris liés au statut des institutions nationales des droits de l'Homme.

Le comité, chargé de coordonner les relations entre les institutions nationales et le système des Nations unies, est le seul organisme indépendant de l'ONU à disposer d'un système d'accréditation interne qui lui donne accès aux comités de l'ONU et au Conseil des droits de l'homme.(MAP) CB---BI. KJ.

MAP 111439 GMT jui 2015

المجلس الوطني لحقوق الانسان يتولى رئاسة مجموعة العمل الدولية " المقاولات وحقوق الانسان"

جنيف/11 يوليوز 2015/ ومع/ سيتولى المجلس الوطني لحقوق الانسان، ابتداء من منتصف شهر غشت المقبل، رئاسة مجموعة العمل التابعة للجنة الدولية للتنسيق، حول المقاولات وحقوق الانسان.

تم الإعلان عن ترؤس للمجموعة أمس الجمعة بجنيف بمناسبة انعقاد الدورة الأولى لمجموعة العمل البيحكومية المكلف بإعداد آلية إلزامية حول الشركات المتعددة الجنسيات والمقاولات الاخرى، بخصوص احترام حقوق الانسان .

وأعرب وفد المجلس الوطني لحقوق الانسان، لدى تدخله باسم مجموعة العمل التابعة للجنة الدولية للتنسيق ، عن أسفه ل" ضعف تفاعل " الحكومات مع توصيات المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان .

وأكدت السيدة نبيلة التبر، مكلفة بمهمة لدى رئاسة المجلس الوطني لحقوق الانسان، على ضرورة توسيع النقاش داخل مجموعة العمل الدولية ليشمل ليس فقط الشركات الدولية بل أيضا شركات تجارية تعمل على الصعيد الوطني .

وقالت السيدة التبر ان " واجب الدول الأول يتمثل في الوقاية والتحقيق ومعاقبة وتقويم أي تجاوزات من خلال سياسات فعالة والتشريع والتقنين والتحكيم "، مشيرة الى ان القيمة المضافة للآلية القانونية وفعاليتها " يتوقفان على قدرتها على أن تشكل تكملة للجهود الوطنية والجهوية والدولية القائمة ".

وتعد اللجنة الدولية للتنسيق، التي أحدثت سنة 2008 ، هيأة دولية مستقلة تعمل لفائدة تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان طبقا لمبادىء باريس المرتبطة بالوضع القانوني للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان .

كما ان اللجنة، وهي المكلفة بتنسيق العلاقات بين المؤسسات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة، تعد الهيئة الوحيدة المستقلة للأمم المتحدة التي تتوفر على نظام للاعتماد الداخلي والذي يعطيها حق الولوج الى لجان الامم المتحدة والى مجلس حقوق الانسان.

ت/ح ت بك

إعلان عن فتح الترشيح من أجل انتقاء ملاحظين للانتخابات برسم استحقاقات 2015

يتألف التحالف من شبكة من الجمعيات العاملة في مجال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و التي تمثل مختلف جهات المملكة. يعمل التحالف مع شركائه من أجل ضمان تنزيل مضامين الدستور وإعداد و تنفيذ وتتبع السياسات العمومية استنادا لمبادئ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادق عليها المغرب في عام 2009. تهدف رسالة التحالف إلى تشجيع مبادرات الترافع الرامية لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة وفقا للمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

في إطار مشروع « لنصوت من أجل مشاركة سياسية فعالة للأشخاص في وضعية إعاقة » الذي ينجزه ، ((NDIو المعهد الديمقراطي الوطني Handicap Internationalالتحالف بشراكة مع منظمة

و الذي يهدف إلى الرفع من المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، و توافقا مع أهداف الترافع الذي يقوم به التحالف من أجل تيسير و تفعيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المسار الانتخابي بجميع محطاته، تقوم الجمعية المغربية للمعاقين حركيا بانجاز مبادرة حول « ملاحظة الانتخابات الجماعية برسم استحقاقات 2015".

تهدف هذه المبادرة إلى ملاحظة مدى جاهزية مكاتب التصويت لاستقبال المواطنين في وضعية إعاقة ومدى سهولة الولوج و المشاركة في العملية الانتخابية، و ذلك من خلال ملاحظة عينة ممثلة ل 200 مكتب تصويت بجهة الرباط–القنيطرة وتعبئة وتكوين ملاحظين و ملاحظات.

سيتم في المرحلة الأولى انتقاء الملاحظين و الملاحظات، تكوينهم ثم تعيينهم بمكاتب الملاحظة. وستتم بالموازاة مع ذلك إجراءات الحصول على اعتمادات الملاحظة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان. يتعين على الملاحظين ملاحظة مكاتب التصويت،ملء استمارات الملاحظة و مد فريق التتبع بالمعلومات اللازمة في الوقت المحدد.

شروط الترشيح

– ألا يكون الشخص مرشحا برسم العملية الانتخابية موضوع الملاحظة؛
– أن يكون مسجلا باللوائح الانتخابية؛
– الاستقلالية و الحياد؛
– أن يكون منتميا أوقاطنا بالمناطق التالية: الرباط، سلا، الصخيرات تمارة، القنيطرة، الخميسات، سيدي قاسم ، سيدي سليمان.
–الانتماء لجمعية عاملة في مجال الإعاقة أو حقوق الإنسان أمر محبذ؛
– توقيع ميثاق الملاحظة.
– نشجع ترشيح الأشخاص في وضعية إعاقة.

التكوين والتعويضات

الاستفادة من تكوين في مجال ملاحظة الانتخابات + سيتقاضى كل ملاحظ تعويضا ماليا يشمل تكاليف التنقل و التواصل خلال أداء المهمة.

يتعين على الراغبين في المشاركة أن يبعثوا بنسخة لبطاقة التعريف الوطنية + رقم التسجيل باللوائح الانتخابية+ رسالة تحفيزية قبل 20 يوليوز 2015 على البريد الالكتروني:

haouche.fatima.zahra@gmail.com et cher.karim@hotmail.com

للاستفسار و طلب المعلومات المرجو الاتصال على: 0537 77 33 50

http://www.tanmia.ma/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AD-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD/